

٦ - وتدعو جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة الى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تيسير ممارسة حقها في حرية الوصول الى البحر والوصول منه اليها .

الجلسة العامة ١٠٦

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

١٥٨ / ٣١ - مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ وقرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ،

وان تشير كذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار / مايو ١٩٧٦ (٥٨) ،

وان تلاحظ بعميق القلق أن المدفوعات الباهظة الخاصة بخدمة الدين ، وحالات العجز في الحساب الجاري الناشئة عن الاختلالات في الاقتصاد العالمي ، وعدم كفاية كل من الدعم الموجه لموازن المدفوعات والمساعدة الانمائية الطويلة الأجل ، الى جانب الشروط القاسية والتكاليف المرتفعة للقروض في أسواق رأس المال الدولية ، والصعاب التي تعترض وصول صادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، فضلا عن تناقص القيمة الحقيقية لأسعار السلع الأولية التي تصدرها البلدان النامية ، قد أدت مجتمعة ، في جملة أمور ، الى فرض ضغوط خطيرة وحرجة على القدرة الاستيرادية للبلدان النامية وعلى احتياطياتها ، مهددة بذلك عملية انماؤها ،

وان تدرك أن تدهور معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، واضطرار هذه البلدان الى اللجوء في الآونة الأخيرة الى القروض القصيرة الأجل ذات الكلفة العالية ، قد جعل عبء الديون الواقع عليها يتفاقم بصورة خطيرة ،

واقترانها منها بأنه يمكن تحسين هذه الحالة التي تواجه البلدان النامية باتخاذ تدابير حاسمة وعاجلة للتخفيف من ديونها الرسمية والتجارية على السواء ، وبأن هذه التدابير تعد جوهرية لاستعادة انطلاقة النمو التي توقفت أثناء الأزمة الاقتصادية ، ولتحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني (٥٩) ،

وان تعترف بأن صعوبات خدمة الدين التي تواجهها شتى البلدان النامية يتوافر فيها ، في الظروف الراهنة ، من العناصر المشتركة ما يكفي لتبرير اتخاذ تدابير عامة تتصل بالدين الحالي لهذه البلدان ،

(٥٨) المرجع نفسه .

(٥٩) القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .

وان تدرك ما تواجهه أشد البلدان تأثراً ، وأقل البلدان نمواً ، والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، من ظروف بالفة الصعوبة وما عليها من أعباء ديون ثقيلة ،

١ - ترى ان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد تستلزم الابتعاد باجراءات اعادة تنظيم الديون المستحقة للبلدان المتقدمة النمو عن التجربة السابقة ذات الاطار التجارى أساسا وتوجيهها وجهة انمائية ؛

٢ - وتؤكد أن الحاجة ماسة الى ايجاد حل عام وفعال لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ؛

٣ - وتوافق على أن يكون النظر الى المفاوضات المقبلة بشأن الديون في اطار الأهداف الانمائية المتفق عليها دوليا ، والأهداف الانمائية الوطنية ، والتعاون المالي الدولي ، وعلى أن تتم اعادة تنظيم ديون البلدان النامية المهمة بالأمر وفقا لأهداف واجراءات ونظم توضع لهذا الغرض ؛

٤ - وتشدد على أنه ينبغي النظر في جميع هذه التدابير وتنفيذها بطريقة ليس فيها مساس بأهلية أى بلد نام للاقتراض ؛

٥ - وتحث المؤتمر الدولي للتعاون الاقتصادي على التوصل الى اتفاق مكرر بشأن مسألة التخفيف العاجل والمعمم للديون الرسمية للبلدان النامية ، وخاصة أشد البلدان تأثراً ، وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والجزرية من بين البلدان النامية ، وبشأن اعادة تشكيل نظام اعادة المفاوضات الخاصة بالديون بكامله لكي يتخذ وجهة انمائية بدلا من الوجهة التجارية ؛

٦ - وترجو من الاجتماع الوزاري لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٧٧ أن يقوم باستعراض نتائج ما يجرى من مفاوضات بشأن هذه المسائل في محافل أخرى ، وأن يتوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لتوفير حل عاجل لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ، وترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٦

٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

١٥٩/٣١ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الرابعة (٦٠)

ان الجمعية العامة ،

(٦٠) انظر أيضا الفرع العاشر با٣ - ٣ أدناه ، المقرر (٣١/٤١٩) .